

إنتاج اللامساواة في سياسة الاحتلال تجاه التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948

Producing Inequality in Occupation Policy Towards Education in the Occupied Palestinian Territories of 1948

Dr. Mahmoud Mousa Ziad

Assistant Professor/al-Quds University-Part time/ Palestine
Mah8670@yahoo.com

د. محمود موسى زياد

أستاذ مساعد/ جامعة القدس-غير متفرغ/ فلسطين

Received: 12/ 7/ 2019, Accepted: 30/ 10/ 2019

DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.3604861>

<http://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy>

تاريخ الاستلام: 2019 /7 /12 م، تاريخ القبول: 2019 /10 /30 م.

E- ISSN: 2616 - 9843

P- ISSN: 2616 - 9835

المخلص

قسمين: الأول جهاز التعليم اليهودي، والذي يقسم بدوره إلى التعليم الرسمي العلماني، والتعليم الرسمي الديني، أما القسم الثاني فهو جهاز التعليم العربي في مناطق 48 الواقعة تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي⁽¹⁾. فالتعليم في مناطق 48، يُعد أمراً شائكاً ومركباً أكثر؛ بسبب مكانة الأقلية العربية كمجتمع أقلية قومية، إثنية ودينية، وبسبب هذه المكانة والخصوصية فهي غير مشمولة في لب المراكز الأيديولوجية الموجهة لسياسة صنع القرارات في دولة الاحتلال. وهشاشة قوتها في التأثير في المشاركة في اتخاذ القرارات في البلاد لا تمكنها من الحصول على الموارد، ولا على الانخراط في البرامج والمشاريع المميزة لوزارة التربية والتعليم الإسرائيلية⁽²⁾.

لم تجد الأقلية العربية في دولة الاحتلال فرصة أمامها لتحسين أوضاعها الاجتماعية، والاقتصادية وتغيير موقعها في المجتمع الإسرائيلي إلا بتطوير العامل البشري بوساطة جهاز التعليم. فقد أصبح التعليم المجال الوحيد الذي يمكن بوساطته اكتساب المعرفة العلمية والمهارات المهنية الملائمة؛ لتطوير الإنسان والمجتمع، وإثراء الموارد البشرية؛ إذ له دور مركزي على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة. فقد تحول التعليم إلى أداة مهمة في التطور الاجتماعي والاقتصادي لكل مجتمع، وبالذات لدى مجتمعات الأقليات، والمجتمعات الضعيفة أو المستضعفة⁽³⁾.

يحظى التعليم بأهمية في أي مجتمع كان، لكن أهميته تتضاعف لدى مجموعة الأقلية في مجتمع متعدد القوميات ومتعدد الثقافات. فهو يمنح فرصاً متساوية للجميع؛ لتطوير مهاراتهم ومواهبهم وقدراتهم الشخصية. ولكنه يكتسب أهمية خاصة عند الجماعات والأقليات الضعيفة التي تفتقر إلى الموارد السياسية والاقتصادية التي، بدورها، تحدد مكانتها وموقعها في المجتمع؛ بحيث يصبح التعليم القناة الوحيدة للحراك، على المستويين الفردي والجماعي؛ للحصول على مواقع أفضل في سوق العمل، وتغيير الوضع القائم في توزيع موارد المجتمع، وتقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وللتعليم أهمية قصوى في حفاظ مجتمع الأقلية على خصوصيته الثقافية⁽⁴⁾.

وهذا ما نشهده لدى الأقلية العربية الفلسطينية في «إسرائيل»، حيث الوعي الاجتماعي الكبير للحاجة والأهمية الكامنة في توفير التعليم للجيل الناشئ، انطلاقاً من الإيمان بأن التعليم يضمن حراكاً، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة. فهناك علاقة إيجابية بين التعليم وبين الحراك الاجتماعي الاقتصادي. ولذلك مكنت المجتمعات الديموقراطية، درجة معينة من الحراك الاجتماعي لأبناء الأقليات والطبقات المستضعفة وذلك بوساطة الأداة التعليمية⁽⁵⁾.

تطمح الأقلية العربية الفلسطينية، هي الأخرى كأى مجتمع آخر، إلى التنمية المجتمعية والتطور الاقتصادي. الأمر الذي يتطلب تطوير جهاز التعليم العربي بحيث يلبي الاحتياجات العصرية؛ لغرض الوصول إلى إنجازات عليا. وقد فسر باحثون ضالّة الإنجازات التعليمية، عند الأقليات، بالمتغيرات المتعلقة بالتفاعل بين الأقلية وبين الأغلبية، (فمحدودات النجاح والإنجازات العلمية لدى الأقليات يتعلق أيضاً بطبيعة العلاقات القائمة بين الأقلية والأغلبية، ومدى المسؤولية التي يأخذها أبناء الأقلية على أنفسهم، وكذلك مسؤوليتهم عن تعليم أبنائهم، والتشجيع الذي تبديه

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مكانة جهاز التعليم العربي لدى عرب 1948، ودوره جهازاً يعمل من جانب على حراك الأفراد والمجموعة، ومن جانب آخر يعمل على بلورة شخصية مرب واثقة بنفسها وفخورة بانتمائها، ومكانتها ودورها في جهاز يقوم بخدمة مجموعة أقلية تختلف عن مجموعة الأغلبية، قومية، ودينية، وثقافياً. وفي المقابل كيف يسعى الاحتلال من خلال السيطرة على هذا الجهاز التربوي التعليمي من خلال السياسات والبرامج والمناهج المفروضة إلى إنتاج لا مساواة في مختلف القضايا المتعلقة بالتعليم العربي مقارنة بالتعليم العبري، وأثر ذلك في حياة المواطن الفلسطيني في النواحي السياسية والمهنية والتعليمية. وتتمحور إشكالية هذه الدراسة في التمييز المتواصل بحق جهاز التعليم العربي، كاللأمساواة في القوانين، والموارد المخصصة، والبنى التحتية له مقارنة بالتعليم العبري. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي. وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج.

الكلمات المفتاحية: التعليم/ سياسة إسرائيل/ الأراضي المحتلة عام 1948/ اللامساواة.

Abstract

This study aims to discuss the status of the Arab educational system in the 48 Arab territories, and its role as a body that works on the individuals' mobility and groups. On the other hand, the education system works to develop a self-confident personality and proud of its belonging, position and role in a system that serves a minority group, that differs from the majority group, nationally, religiously, and culturally. In contrast, how the occupation seeks to control this educational system through policies, programs and curricula impose on the production of inequality in various issues related to education. The problem of this study is the continuous discrimination against the Arab educational system, such as inequality in the laws, allocated resources, and infrastructure compared to Hebrew education. This study was based on the descriptive approach, in addition to the analytical approach. The study reached a number of results.

Keywords: Education, Israel Policy, Occupied Palestinian Territories of 1948, Inequality.

مقدمة

يتكون المجتمع الإسرائيلي من عدة مجتمعات ثانوية غير متجانسة، ورغم ذلك فإن جهاز التعليم فيه ما يزال أحادي الثقافة وليس متعدد الثقافات. ومما يدل على أن طبيعة المجتمع غير متجانسة، أن «جهاز التعليم الرسمي في دولة الاحتلال يقسم إلى

بانتمائها، ومكانتها ودورها في جهاز يقوم بخدمة مجموعة أقلية تختلف عن مجموعة الأغلبية، قومية، ودينية، وثقافية. وكيف يسعى الاحتلال من خلال السيطرة على هذا الجهاز التربوي التعليمي بالسياسات والبرامج والمناهج المفروضة إلى إنتاج لا مساواة في مختلف القضايا المتعلقة بالتعليم العربي مقارنة بالتعليم العبري، وأثر ذلك في حياة المواطن الفلسطيني في النواحي السياسية والمهنية والتعليمية.

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، حيث تم الاعتماد على المصادر والمراجع التي تناولت موضوع الأقلية العربية، وكذلك موضوع التعليم في الوسط العربي في دولة الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة ميعاري (2014) إلى إعطاء خلفية عامة عن العرب الفلسطينيين في دولة الاحتلال الإسرائيلي، المتمثلة في سياسة السيطرة والتحكم، والإقصاء المطبقة عليهم في مجالات مختلفة، مع التركيز على السياسة التربوية الإسرائيلية تجاه التعليم العربي ورد الفعل العربي على هذه السياسة. وقد خلصت الدراسة إلى أن السياسة التربوية الإسرائيلية تجاه التعليم العربي، وبخاصة في المناهج، التي تهدف إلى طمس الهوية القومية والوطنية، والذاكرة الجماعية للفلسطينيين في «إسرائيل»، أو إضعافها من ناحية، وإتخامهم بالقيم والمضامين اليهودية والصهيونية، من ناحية أخرى.

هدفت دراسة عطا الله، وآخرون (2014) للبحث في مناهج التدريس المفروضة على الطلاب العرب الفلسطينيين في مناطق 48، التي تستهدف هويتهم ولغتهم؛ حيث ركزت الدراسة على المرحلة الثانوية لخصوصيتها. وقد هدفت الدراسة لتوعية الفلسطينيين في مناطق 48 كأقلية لحقوقهم الثقافية الجماعية المكفولة في كل القوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة بالحقوق الثقافية.

هدفت دراسة طه (2014) إلى إبراز أهم التحديات التي يمر بها التعليم العربي في دولة الاحتلال، حيث أنه منذ العام 1948 وقع تحت سيطرة المؤسسة الإسرائيلية وأذرعها الثقافية؛ ما زاد من تعقيدات الواقع التربوي والثقافي، وأثر سلباً على خصائص الهوية الوطنية والانتماء للفلسطينيين في الداخل المحتل.

جاءت دراسة أبو سعد (2013) لتبحث في جهاز التعليم العربي عامة في دولة الاحتلال، الذي تسيطر عليه أنظمة الدولة، مع التركيز على معالجة أوضاع التعليم عند المجتمع العربي في النقب خاصة، وكذلك تحديد العوامل الرئيسة التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في جهاز التعليم العربي. كما هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسات التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية، وما زالت تتبعها تجاه العرب الفلسطينيين من البدو في النقب؛ حيث هدفت تلك السياسات إلى محو الهوية القومية للعرب البدو هناك، وإلى بناء أجيال خنوعة ومالية للسلطة.

الأغلبية لتعريف أهداف التعليم كأداة للتطور الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي لدى أبناء الأقلية⁽⁶⁾، بحسب أوغوبو (Ogbu).

يمكن القول، إن أهمية التعليم الرسمي في المجتمعات متعددة الثقافات تبرز في صقل ثقافة مشتركة لجميع الفئات، مع الحفاظ على خصوصية كل مجموعة ثقافية، لكن السياق السياسي الفلسطيني في دولة الاحتلال يبقى بعيداً كل البعد عن سياق المجتمعات متعددة الثقافات. فالتعليم في دولة الاحتلال، التي تأتي أن تكون دولة لجميع مواطنيها، لا يعترف بخصوصية الفلسطينيين، كأقلية قومية أصلانية ذات حقوق جماعية؛ ولذا يعمل على طمس هويتها، وخصوصيتها الثقافية. ويتجاهل حقوق واحتياجات الطلاب العرب؛ وبالتالي يحرمهم من تطوير هوية حضارية وقومية خاصة بهم⁽⁷⁾.

مشكلة الدراسة

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التمييز المتواصل بحق جهاز التعليم العربي، حيث يتجلى هذا التمييز في اللامساواة في القوانين، والموارد المخصصة، والبنى التحتية له مقارنة بالتعليم العبري، وينتج عن هذا تمييز متواصل ضد الفلسطينيين في الداخل المحتل حتى أيامنا هذه. وهذا يقودنا إلى محاولة الإجابة عن التساؤل: كيف عمقت اللامساواة في القوانين والتشريعات والموارد، الفجوات في النتائج بين الجهازين العربي والعبري؟ وما هي أوجه اللامساواة الأخرى الممنهجة بحق جهاز التعليم العربي؟ ولماذا تسعى أجهزة دولة الاحتلال ومنها جهاز التربية والتعليم للسيطرة على جهاز التربية والتعليم العربي؟، وما هي أهدافه؟ وماهي أشكال السيطرة على هذا الجهاز التربوي؟

- ومن الإشكالية الأساسية تبرز مجموعة من الفرضيات وهي:
1. يستخدم النظام التعليمي في الداخل المحتل كأداة لتهميش الفلسطينيين العرب.
 2. يستخدم النظام التعليمي من أجل فرض السيطرة على الفلسطينيين العرب.
 3. تهدف السياسة الإسرائيلية لعزل الفلسطينيين قومية وحضارياً.

أهمية الدراسة:

هناك أهمية للتعليم في أي مجتمع كان، لكن أهميته تتضاعف عندما نتطرق إلى التعليم لدى مجموعة أقلية في مجتمع متعدد القوميات ومتعدد الثقافات، وبخاصة إذا كان التعليم في ظل سيطرة دولة احتلالية «كإسرائيل». وكذلك أهمية تطور جهاز التعليم العربي بحيث يلبي الاحتياجات العصرية؛ لغرض الوصول إلى إنجازات عالية. فمعاينة تطور جهاز التعليم العربي يشير إلى البطء في تكيف الجهاز للواقع العلمي والتكنولوجي المعاصر مقارنة بجهاز التعليم العبري.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مكانة جهاز التعليم العربي، ودوره كجهاز يعمل، من جانب، على حراك الأفراد والمجموعة، ومن جانب آخر يعمل على بلورة شخصية مرب واثقة بنفسها وفخورة

الدراسات الأجنبية

تناولت دراسة (Mossawa Center 2018) التمييز الهيكلي الذي يهدد باستمرار تعليم المواطنين العرب في دولة الاحتلال. حيث بينت أن النظام المدرسي الإسرائيلي يفصل بين الطلاب على أساس العرق والدين. وقد أشارت الدراسة إلى النقص الحاد في الغرف الصفية في المدارس العربية، وإلى التمييز الواضح في الميزانيات بين التعليم العربي، والتعليم العبري. وقد أشارت الدراسة إلى أن السلطات المهيمنة للدولة استمرت في التمييز بشكل منهجي ضد المجتمع العربي وممثليه المنتخبين.

أشارت دراسة (Taub Center 2017) إلى ما يعانيه نظام التعليم العربي في، من الإهمال والتمييز خلال سنوات طويلة، في مقابل نظام التعليم الإسرائيلي، سواء من حيث الموارد المخصصة، أو من حيث النواحي الأكاديمية. وقد تناولت الدراسة الفوارق بين النظامين في الميزانيات: إذ أشارت إلى أن ميزانية كل طالب عربي في نظام التعليم العربي، أقل بكثير من ميزانية الطالب اليهودي في نظام التعليم العبري.

تعديد المصطلحات

المساواة: يدور معنى المساواة على المماثلة والمعادلة (8)، يقال هذا الثوب مساوٍ لذلك الثوب، وهذا الدرهم مساوٍ لذلك الدرهم، واستوى يقال على وجهين: أحدهما، نحو قولنا: استوى زيد وعمر أي تساوى، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (9)، وثانيهما، كقوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾ (10) بمعنى اعتدال الشيء في ذاته. أما المساواة في علم الأخلاق فهي المبدأ المثالي الذي يقرر أن الإنسان من حيث هو إنسان مساوٍ لأخيه الإنسان في الحق والكرامة. ولهذه المساواة قسمان: المساواة المدنية، والمساواة السياسية (11).

الكنيست: البرلمان الإسرائيلي، حيث يتم مناقشة القوانين والتشريعات المتعلقة بالدولة.

الوزارة: يقصد بها وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية المسؤولة عن التعليم في دولة الاحتلال.

المدرسة: كل مؤسسة تعليمية غير رياض الأطفال بغض النظر عن عدد طلبتها، وتركيبها الصفي سواء أكانت أساسية أم ثانوية إذ أدنى صف فيها لا يقل عن الصف الأول وأعلى صف لا يزيد عن الثاني عشر.

التفضيل المصحح: أي تفضيل المواطنين العرب في الميزانيات لتعويضهم عن سياسة التمييز المتبعة ضدهم منذ قيام دولة الاحتلال.

التسرب: الانقطاع عن المدرسة قبل إتمامها، لأي سبب كان باستثناء الوفاة وعدم الالتحاق بأي مدرسة أخرى.

البحر، إحدى أهم الشهادات في دولة «إسرائيل» يحصل عليها الطلاب الذين أنهوا دراستهم الثانوية في إحدى المدارس المعترف بها رسمياً من وزارة التربية والثقافة والرياضة، وذلك بعد اجتيازهم لجميع الالتزامات والامتحانات المقررة من الوزارة.

عرب 1948، العرب الفلسطينيون الذين حافظوا على وجودهم في مدنهم وقراهم، بعد احتلال إسرائيل لفلسطين عام 1948، أو

هجروا منها إلى مناطق أخرى في المنطقة التي تم إعلانها لاحقاً دولة إسرائيل، ومنهم من يمنعون حتى اليوم من العودة إلى قراهم أو بلداتهم الأصلية التي عرفت بمناطق مغلقة أو مناطق أمنية.

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة سيتم تناول الموضوعات الآتية:

• أولاً: الإقصاء والتمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948.

• ثانياً: جهاز التربية والتعليم العربي في ظل الاحتلال من عام 1948 - 2019.

أ. التعليم العربي تحت الحكم العسكري من سنة 1948 - 1966.

ب. التعليم العربي 1967 - 1991.

ت. التعليم العربي من سنة 1992 - 2019.

• ثالثاً: اللامساواة في التعليم: سياسة الاحتلال الإسرائيلي تجاه جهاز التعليم العربي في مناطق 48

أ. اللامساواة في البنية التحتية

ب. اللامساواة في الهيكل التنظيمي لجهاز التعليم العربي.

• رابعاً: طمس الهوية الجماعية للشعب الفلسطيني كشكل من أشكال التمييز.

الخاتمة، وتشمل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

• أولاً: الإقصاء والتمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948

لم تعترف دولة الاحتلال الإسرائيلي بمواطنيها الفلسطينيين كأقلية قومية أصلية ذات حقوق جماعية، بل عملت على تجزئتهم، فاعتبرتهم طوائف وأقليات وكثيراً ما عرفتهم في السجلات والإحصاءات الرسمية (غير اليهود). ولا تزال المؤسسة الإسرائيلية ممثلة بالكنيست والحكومة وأحزاب السلطة، ترفض الاعتراف بحق هؤلاء الفلسطينيين بالإدارة الذاتية، فيما يتعلق بشؤونهم الداخلية والمحلية. رغم أن القرارات الدولية نصت على أن الناس متساوون أمام القانون، ومتساوون في اكتساب الحقوق وممارستها دون تفرقة بينهم؛ بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة «فالأفراد أمام القانون سواء، دون تمييز بينهم بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة أو المركز الاجتماعي في اكتساب الحقوق وممارستها، والتحمل بالالتزامات وأدائها» (12). كما إن ميثاق الأمم المتحدة تنص على ذلك، كما في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، في مادته الثانية: «إن لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات... دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة، أو المولد أو أي وضع آخر...» (13) ورغم صدور العديد من الميثاق عن الأمم المتحدة في العقود الأخيرة تعنى بحقوق الأقليات والشعوب الأصلية (Indigenous Peoples) كالذي أقرته الجمعية العامة في 13 أيلول 2007 (14).

لم تقر دولة الاحتلال بالحقوق الجماعية للأقلية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 48، وطبقت عليها سياسة الإقصاء

اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، كما سعت إلى تجزئة الأقلية العربية الفلسطينية جغرافياً، وسعت لتجزئتها إلى عدة مجموعات صغيرة مع إبراز الاختلافات في نمط الحياة (بدو وغير بدو) والديانة (إسلام ومسيحيون ودروز) متبعة سياسة فرق تسد ومصممة لهذه المجموعات الثانوية هويات مختلفة الأمر الذي أبرز الأقلية العربية الفلسطينية كجزء من العدو⁽¹⁹⁾.

مارست إسرائيل ضد هذه الأقلية الهشة والمنكوبة، استراتيجية الاحتواء من خلال خلق تعاون وبناء علاقات بين الدولة وعدد من النخب العربية، عن طريق منحهم امتيازات اجتماعية وسياسية ودفع الرشا؛ بهدف انتزاع وسلب ما تبقى للأقلية العربية من موارد وإبقاء أفرادها تحت المراقبة الدائمة والمتواصلة، وهذا ما عُرف بالنخب المتعاونة. فمذ البداية عينت الحكومة الاسرائيلية المتعاونين معها من الفلسطينيين في مناصب قيادية داخل المجتمع الفلسطيني (مخاتي، شيوخ، قيادات دينية، رؤساء بلديات، او غيرهم)، أو قامت بتعيينهم في وظائف ومناصب في أجهزة رسمية منفصلة تتعامل مع الأقلية الفلسطينية (مفتشون تربويون، ومديرو مدارس، ومعلمون). فعلى مدار فترة الحكم العسكري لم يتم تعيين أي معلم أو موظف حكومي من دون وساطة أحد المتعاونين من عملاء دولة الاحتلال⁽²⁰⁾.

عارض الاحتلال منح جهاز التعليم العربي إدارة ذاتية خوفاً أن تدفع هذه الاستقلالية الأقلية الفلسطينية إلى المطالبة بالتحرك؛ ولذلك استمرت السيطرة على المناهج التعليمية كي لا تكون أرضاً خصبة لنمو المشاعر القومية وتنمية الحس الوطني. وهكذا تحددت سياسة التعليم الحكومي بإدراج جهاز التعليم العربي ودمجه ضمن الجهاز التربوي الحكومي العام، لكن من خلال تطبيق آلية الحكم العسكري التي يترتب عليها عزل جهاز التعليم العربي عزلاً ثقافياً واجتماعياً وسياسياً؛ بهدف السيطرة وإحكام الرقابة عليه⁽²¹⁾.

وجرى تطوير نظام مدرسي منفصل للعرب وآخر لليهود وهذا أسهم في تعميق الهوة والفجوة بين الجهازين، ومن أبرز مظاهر الفصل اعتماد لغات مختلفة للتدريس، ففي الجهاز العربي اعتمدت اللغة العربية، وفي اليهودي العبرية، فضلاً عن اختلاف جوهر في المناهج، وتخصيص الميزانيات⁽²²⁾، وتوفير المرافق الضرورية اللازمة في المؤسسات التربوية، فقد أعاق عدم توفر بنية تحتية ملائمة في المدارس العربية تقدم الجهاز العربي وتطوره، فضلاً عن الحكم العسكري الذي عانت الأقلية العربية عواقبه، وأثاره السلبية في مناحي الحياة ومجالاتها كافة⁽²³⁾.

ب. التعليم العربي 1967 - 1991 م

بدأت حكومة الاحتلال بعد عام 1967 بتطبيق سياسة الدمج، واتبعت هذه السياسة لعدة أعوام بهدف توحيد جميع الهويات والثقافات المتعددة للمجموعات التي شكلت نسيجاً، وخلق هوية إسرائيلية واحدة تتسم بالميزات الثقافية لمجموعة الأكثرية فقط، مع تجاهل تام للاختلافات بين مجموعة المهاجرين والأقلية الفلسطينية. ومن الخطوات الأولى؛ لتحقيق الدمج وتطبيق الإصلاحات قام الكنيست بإقرار إنشاء المدارس الإعدادية وإلغاء المدارس الشاملة، وتم إعادة تنظيم الجهاز المدرسي فانتقل من مرحلتين دراسيتين إلى ثلاث مراحل دراسية. فاكتملت خلال الستينيات فكرة الدمج، إذ جرى إعادة بناء هيكلية جهاز التعليم

والسيطرة. وطورت كما يقول إيان لوستك (Lustick): نظام سيطرة شاملاً يقوم على التجزئة (Segmentation)، بمعنى فصل الأقلية الفلسطينية عن الأكثرية اليهودية اجتماعياً وسياسياً وإدارياً من ناحية، وتطبيق سياسة فرق تسد على هذه الأقلية، وما وافق ذلك من تعزيز للانقسامات الداخلية بين أبنائها بحسب الدين والحمولة والمنطقة الجغرافية. ويقوم على التبعية (Dependence)، التي تعني تعزيز اعتماد المواطنين العرب على الأكثرية اليهودية في الموارد الاقتصادية والسياسية المهمة، وبخاصة في إيجاد فرص عمل والحصول على تصاريح أو رخص لأغراض مختلفة. وأخيراً الاحتواء (Co - optation)، أي استقطاب القيادات التقليدية من خلال منحها الامتيازات أو الرشاوى؛ بهدف الاستيلاء على الموارد العربية، وبخاصة الأراضي ومراقبة المجتمع المحلي⁽¹⁵⁾.

مارست دولة الاحتلال التمييز والإقصاء ضد مواطنيها الفلسطينيين في كل المجالات؛ فعلى الصعيد السياسي استبعدوا من مراكز صنع القرار السياسي، ومن الوظائف الحكومية العليا؛ رغم أنهم منحوا بعض الحقوق الأساسية مثل: حق الانتخاب، وحق الترشح للكنيست، والسلطات المحلية. كما عملت المؤسسة الإسرائيلية على تعزيز الهيمنة الإثنية اليهودية الحصرية على الحقل السياسي، وتستخدم «المشاركة السياسية لمواطنيها الفلسطينيين، كمصدر هام لشرعنة مظهرها الديمقراطي المزيف»⁽¹⁶⁾. ففي مجال التشريع كثرت في الكنيست في العقد الأخير مشاريع القوانين والتعديلات القانونية المعادية للعرب، التي تهدف إلى تعميق فكرة الدولة اليهودية، وإلى نزع الشرعية عن الأقلية الفلسطينية في دولة الاحتلال ومن ذلك البند 134 (ج) الذي ينص على «أن رئيس الكنيست ونوابه لن يوافقوا على مشروع قانون إذا كان، من وجهة نظرهم، عنصرياً أو ينكر وجود دولة «إسرائيل» كدولة للشعب اليهودي»⁽¹⁷⁾. وتكمن أهمية هذه القوانين والأنظمة في أنها تحد من قدرة الأقلية العربية الفلسطينية على المستوى البرلماني-الحزبي لتغيير هوية «إسرائيل» القومية من دولة يهودية إثنية إلى دولة مدنية أو دولة ثنائية القومية.

● ثانياً: جهاز التربية والتعليم العربي في ظل الاحتلال من عام 1948 - 2019

يجري تقسيم جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي إلى أجزاء وقطاعات، وفق الانتماء القومي ودرجة التدين، فهناك جهاز تعليم خاص بالمدارس اليهودية للمتدينين، وآخر للعلمانيين، أما الثالث، فهو جهاز التعليم العربي. وجرى في كل من هذين الجهازين اعتماد لغة مختلفة: اللغة العربية في التعليم العربي، واللغة العبرية في التعليم اليهودي، ويعود السبب في ذلك إلى سياسة العزل والفصل العنصري بين المجموعتين، فالطالب العربي نادراً ما يلتقي باليهودي⁽¹⁸⁾.

أ. التعليم العربي تحت الحكم العسكري من سنة 1948 - 1966

فرضت دولة الاحتلال الحكم العسكري على الداخل الفلسطيني في حرب 1948 وبعدها لمدة 18 عاماً حيث تميز هذا النظام بشقين أساسيين هما: التجزئة والتبعية وذلك بهدف السيطرة على المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل. حيث هدفت إلى فصل الأقلية الفلسطينية العربية عن الأكثرية اليهودية في الدولة

عملت على تعميق سياسة التمييز ضد جهاز التعليم العربي، وعمّقت الفجوات في الميزانيات بين جهاز التعليم العربي من جهة، وأجهزة التعليم العبري، من جهة أخرى، مع تفضيل أكبر لجهاز التعليم العبري من التيار الديني الصهيوني. ووصلت الفجوات والفوارق في الميزانيات التي ترصد على مستوى الطالب إلى نسب 33% وحتى 40%⁽²⁸⁾.

ارتفعت الميزانية العامة التي ترصد للطالب الواحد في جهاز التعليم العبري «الديني الصهيوني» بنسبة 12%، وميزانية الطالب اليهودي في جهاز التعليم العبري الرسمي بنسبة 8%، بينما ميزانية الطالب العربي ارتفعت بنسبة 5%، ما زاد الفجوات أكثر. وتبين المعطيات في موقع وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، والمعطيات التي نشرها ملحق ذي ماركر (The Marker) الاقتصادي، أن الطالب العربي في المرحلة الثانوية حصل على ميزانية تقل بنحو 36% عما حصل عليه الطالب اليهودي في جهاز التعليم الديني الرسمي. وأظهر التقرير أن دولة الاحتلال استثمرت ميزانيات إضافية، مبلغ 1360 دولاراً في الطالب اليهودي الذي يدرس في مدارس التيار الديني الصهيوني، و850 دولاراً في المدارس الإسرائيلية العامة، مقابل 570 دولاراً في الطالب العربي⁽²⁹⁾. فميزانية كل طالب في نظام التعليم العربي أقل بكثير من نظام التعليم العبري؛ فقد جرى تخصيص 5680 دولاراً لكل طالب في المرحلة الابتدائية في المسار العبري في عام 2015، بينما خصّص حوالي 4550 دولاراً فقط في التعليم العربي⁽³⁰⁾. وقد أشار التقرير الصادر عن مركز مساواة عام 2018، أن دولة الاحتلال الإسرائيلي تنفق 1135 دولاراً أمريكياً أكثر لكل طالب يهودي مقارنةً بنظيره العربي، ما يعني أن الطلاب العرب والمدارس العربية يعانون من عيوب تعليمية طويلة الأجل⁽³¹⁾.

وقال تقرير آخر لصحيفة «ذي ماركر» (The Marker) إن ميزانيات التعليم التي تحصل عليها البلديات العربية من وزارة التربية والتعليم في أفضل أحوالها مشابهة لتلك التي تحصل عليها البلديات اليهودية، وفي حالاتها الأسوأ أقل بنسبة 20% من تلك التي تحصل عليها البلديات اليهودية. وبالتالي تكون ميزانيات التعليم في البلديات العربية بالنسبة لحصة الطالب العربي أقل بنسبة 35% من تلك التي للطالب اليهودي. وتكشف تقارير وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية ومعطياتها عن صورة قاتمة من حالة عدم المساواة في تمويل جهاز التعليم من المجالس والبلديات، وتصل الفروقات إلى 340 في المائة بين البلديات، وتحتل البلديات العربية الفلسطينية والبلديات اليهودية، التي غالبيتها من تيار الحريديم، أسفل درجات السلم من حيث حصولها على ميزانيات حكومية، علماً بأن العرب واليهود الحريديم يشكلون نحو نصف جهاز التعليم في (إسرائيل). وفي المقابل، بيّنت المعطيات أن بعض المستوطنات الإسرائيلية والقرى التعاونية والكيوتسات تحصل على أعلى نسبة تمويل لمدارسها. وتنعكس الفوارق الطبقيّة المتفاقمة في حجم الميزانيات المخصصة للجهاز التعليم في صفوف البلديات المختلفة طبقاً لحالتها المادية والاقتصادية، إذ يتضح أن البلديات والمدن الإسرائيلية المصنفة بأنها برجوازية، وتمتلك تصنيفاً بين 4 - 6 وفق (مقياس العناقيد)، حصلت على أكبر حجم من الميزانيات⁽³²⁾. يتبين، من قراءة لنتائج هذا التمييز، أن الطالب العربي

في المدارس العربية، لكن يُذكر أنه جرى إقصاء المعنيين العرب من التخطيط لمثل هذه الإصلاحات بشكل متعمد، فظهر جلياً أن عملية تحديد السياسات التربوية، وإدارة النقاش بشأنها هو شأن يهودي داخلي لا يحق للمسؤولين العرب التدخل فيه. وقد أدت الإصلاحات التربوية بعيداً عن هيكلية جهاز التعليم العربي، إلى تغيير في مناهج التدريس، فلم تتم الإشارة إلى القومية العربية من خلال خطة الدمج التي طبقت⁽²⁴⁾.

عُينت في شباط 1972 لجنة استشارية لدراسة الاتجاهات الأساسية في التعليم العربي، فعملت على تحديد خطوط عريضة جديدة، وبتحديد المناهج أملاً أن تكون هذه التغييرات دافعاً إلى تعزيز تماهي الأقلية العربية مع الدولة. وفي عام 1975 عُينت لجنة أخرى بهدف تحديد حاجات التعليم العربي والسياسة التي سيتم اتباعها خلال الثمانينيات. فاعتمدت السياسة التي تم رسمها على أسس الثقافة العربية وعلى تشجيع التمييز لدى العرب في دولة الاحتلال، ولكن طالبت الطلاب العرب بالولاء لدولة الاحتلال، بينما مُنح الطالب اليهودي حرية تنمية شعوره بالانتماء وفق تراث شعبه اليهودي⁽²⁵⁾. وقد دعمت هذه الازدواجية في جهاز التعليم؛ بوضع أهداف مختلفة لهما، وسعت لتعزيز طابع الدولة اليهودي، واستمرت هذه الإصلاحات في خدمة أهداف دولة الاحتلال.

ت. التعليم العربي 1992 - 2019

بدأ يظهر التآرجح والتناقض في تعامل دولة الاحتلال مع الأقلية الفلسطينية بدءاً من سنة 1993 وتزامناً مع محادثات السلام بين الفلسطينيين ودولة الاحتلال، فبدلاً من أن تؤدي عملية السلام دوراً في تحقيق المساواة التامة للأقلية الفلسطينية في الداخل عام 1948، أظهرت الأعوام اللاحقة أن هذه الأقلية تعيش حالة تهيمش مُضاعف⁽²⁶⁾. هذه التناقضات شجعت الأقلية الفلسطينية على المطالبة بالإدارة الذاتية الثقافية والتعليمية والمؤسساتية والقومية؛ بهدف الاستقلالية التامة في القضايا التعليمية، التي تهدف إلى تعزيز الهوية الثقافية القومية للأقلية العربية الفلسطينية. وقد رأت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية في الإدارة الذاتية أداة لتحقيق مثل هذا النوع من التربية⁽²⁷⁾.

حاولت الأقلية العربية تقديم اقتراحات وبرامج بديلة تُمكنها من التخلص من السيطرة المحكمة للدولة المركزية، وأعرب ممثلو الأقلية العربية عن استيائهم من الإهمال والتهيمش المستمر ضدهم، فتم تشكيل لجان مشتركة بين لجنة المتابعة ووزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، لكن لم يعترف وزير التربية والتعليم الإسرائيلي (جدعون ساعر) بتوصيات اللجان الأمر الذي أبقى التعليم العربي في طور الانتظار⁽²⁸⁾.

● ثالثاً: اللامساواة في التعليم: سياسة الاحتلال الإسرائيلي تجاه التعليم العربي

- اللامساواة في البنية التحتية

يعاني التعليم العربي من مشكلتين أساسيتين، وهما: انعدام الإدارة الذاتية في مجال التعليم العربي، والتمييز في تخصيص ميزانيات التعليم. فالمعطيات الإحصائية تشير، بوضوح، إلى تمييز متواصل ضد الجمهور الفلسطيني، ويظهر ذلك في نسبة المصروفات العامة على التلميذ الواحد. فوزارة التربية والتعليم الإسرائيلية

سكان دولة الاحتلال⁽³⁸⁾.

- اللامساواة في الهيكل التنظيمي لجهاز التعليم العربي.

يطلق على جهاز التعليم العربي، قسم التعليم للعرب وهو يتسم بالمركزية المفرطة، ويخضع، بشكل مطلق، للحكومة ويديره ويشرف عليه يهود، ولا يشترك المواطنون العرب، بصورة فعلية، في صنع القرارات المتعلقة بالتعليم العربي⁽³⁹⁾. فجهاز التعليم العربي يفتقر إلى إدارة ذاتية مستقلة، كما إن هذا الجهاز الإداري يخضع إلى سيطرة كاملة من الحكومة الإسرائيلية، منذ قيام دولة الاحتلال وحتى اليوم. فوزارة التعليم العبري وموظفوها، وأحياناً جهاز المخابرات (الشاباك) «يتحكمون في التعليم العربي في كل المجالات: كالبنية التحتية، ومستوى الخدمات، ومناهج التعليم، والبرامج، والتعيينات»⁽⁴⁰⁾. فالشاباك يتدخل في تعيين المعلمين ومديري المدارس والمشرفين في جهاز التعليم العربي، كما إن المربين والإداريين العرب لا يُشركون في عملية صنع القرار ورسم السياسات التربوية، وهذا بعكس «جهاز التعليم الديني، والديني الرسمي المنفصلين إدارياً، وفيزيائياً عن جهاز التعليم الحكومي»⁽⁴¹⁾. فجهاز التعليم العربي غير مستقل بأي شكل من الأشكال، ويجري تعيين رجال الإدارة من المفتشين والمديرين وغيرهم في وزارة التربية والتعليم في المناصب الإدارية رفيعة المستوى، لكن ليس هناك حضور إلا لعدد قليل من العرب فقط⁽⁴²⁾.

وهذا الواقع يحد من مساهمة العرب الفلسطينيين في البرامج التعليمية والتربوية المتعددة في الوزارة، وعلاوة على ذلك؛ فإن انعدام تمثيل العرب في المناصب الرفيعة في وزارة التربية والتعليم، «يمنع المدارس العربية من الاطلاع على البرامج التعليمية المتعددة التي تعتبر إلزامية»⁽⁴³⁾.

● رابعاً: طمس الهوية الجماعية للشعب الفلسطيني كشكل من أشكال اللامساواة

يعمل جهاز التعليم العبري على طمس، وإضعاف الهوية الجماعية القومية لدى الأقلية العربية الفلسطينية في دولة الاحتلال. وينعكس ذلك في بعض القوانين بما فيها قانون التعليم الرسمي (الحكومي) لعام 1953؛ إذ عمل هذا القانون على إيجاد تعليم رسمي، وتعليم رسمي ديني. وخارج هذا القانون بقيت المدارس التي تدرس أبناء اليهود المتدينين المتشددين، التي اعترف بها رسمياً باسم التيار المستقل، أو التعليم الديني غير الرسمي⁽⁴⁴⁾، بينما لم يحظ التعليم العربي باعتراف مشابه. ويرجع سبب عدم الاعتراف بالتعليم العربي، بحسب ميعاري، إلى: افتقار الأقلية العربية الفلسطينية إلى قوة سياسية فاعلة في الكنيسة، وخارج الكنيسة ما أسهم في عدم حصولها على إدارة ذاتية مستقلة في مجال التعليم⁽⁴⁵⁾.

حدد قانون التعليم الرسمي لعام 1953، الخطوط العريضة لمضمون التعليم الرسمي، الذي تقدمه الدولة بحسب مناهج يقره الوزير، بشرط أن يخدم هذا المنهاج ترسيخ القيم التي نص عليها القانون، وهي التربية على قيم الثقافة الإسرائيلية، وحب الوطن والولاء للدولة، ولشعب إسرائيل، والتطلع إلى مجتمع يقوم على الحرية والعدالة والمساواة والتسامح والمساعدة المتبادلة وحب الإنسانية. وقد أقر هذا الهدف المشبع بالقيم اليهودية والصهيونية، لجميع الطلاب في التعليم الرسمي، يهوداً وعرباً⁽⁴⁶⁾.

يحصل على ساعات تعليمية أقل من الطالب اليهودي، ما يزيد من إمكانية عدم المساواة في الفرص بين الطلاب، وكذلك في جودة التعليم الذي تتلقاه كل فئة، ومستواه. وكذلك فإن حصة الطالب العربي من سلة الخدمات التربوية لا تزال شحيحة، ولا تفي بالاحتياجات الضرورية. وتتجلى الفجوات الكبيرة الفاصلة بين الجهازين التربويين في مسألة الموارد؛ إذ لا زالت المدارس العربية تعاني من عدم قدرتها على توفير الخدمات التعليمية والتربوية التي توفرها المدارس اليهودية لطلابها، إذ يعاني جهاز التعليم العربي من عدد ساعات أقل بنحو 10% قياساً بالجهاز اليهودي، وعدد ساعات التدريس الممنوحة للطلاب العربي تصل إلى نحو 1.4 ساعة بالمعدل، بينما يحصل الطالب اليهودي 1.7 ساعة بالمعدل، إضافة إلى 43.8 ساعة ممنوحة للصف في المدارس العربية قياساً بنحو 48.7 ساعة في المدارس اليهودية⁽³³⁾. وبحسب تقرير مركز مساواة الصادر عام 2018، فإن ضالة الميزانيات المخصصة للتعليم العربي، أدت إلى، معاناة المدارس العربية من: نقص غرف التدريس، وكذلك الازدحام في الصفوف، وإلى المعاناة من المباني الأقل تأهيلاً، وأقل صلاحية للتعليم⁽³⁴⁾؛ وهذه الظروف نتج عنها:

1. وجود فجوة في البنية التحتية بين التعليم العربي، والتعليم العبري، كما تتسم غرف التدريس العربية بالانخفاض، إذ إن معدل عدد الطلاب لكل معلم أكبر في المدارس الابتدائية منه في المراحل الأخرى، فهناك زيادة دائمة لعدد التلاميذ في الغرف الدراسية في المدارس العربية بنحو (4 - 5) تلاميذ للغرفة مقارنة بالمدارس اليهودية. وهذه الفجوة ناجمة، في الأساس، عن التلاعب في المعايير المستخدمة في توزيع ساعات التدريس، كاستخدام معايير خاصة لا يستفيد منها إلا الطلاب اليهود، والواضح أن هذه المعايير وضعت حسب حاجات جهاز التعليم العبري⁽³⁵⁾.

2. نتائج متدنية في الامتحانات الرسمية على أنواعها في المدارس العربية، ونسبة التسرب المرتفعة، ونسبة النجاح المنخفضة في امتحانات (البحر) ونسبة القبول في الجامعات الإسرائيلية. فقد أشار تقرير دوف ليدر (Dov Lieber) الصادر عام 2017، إلى أن نسبة تسرب الطلاب العرب في المدارس حوالي ضعفي نسبة تسرب الطلاب اليهود، فمثلاً 36% فقط من العرب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 عاماً كان لديهم أكثر من 13 عاماً من التعليم، مقارنة بـ 72% بين اليهود من الأعمار نفسها⁽³⁶⁾.

وكان مجلس التعليم العالي أصدر معطيات حول نسب انخراط الطلاب العرب في الجامعات والكليات الإسرائيلية، حيث يتبين منها أن نسبة الطلاب العرب في اللقب الأول (البكالوريوس) وصلت في العام 2016/2017 16.1%، و13% للقب الثاني (الماجستير)، و6.3% للقب الثالث (الدكتوراه). ويشار هنا، إلى أن هذه الإحصاءات تتعلق بأعداد الطلبة الجامعيين في معاهد التعليم العالي الإسرائيلية، وبحسب تقديرات غير رسمية فيتراوح عدد الطلاب الجامعيين في الضفة المحتلة والأردن وأوروبا، ما بين 16 - 17 ألف طالب⁽³⁷⁾. وهذا يعني أن هناك فجوة في التعليم الجامعي بين المواطنين العرب واليهود، وأن تمثيل الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية متدن، وأن تمثيل الطلاب العرب من مجموع طلاب الجامعات، وتمثيل الخريجين العرب من مجموع خريجي الجامعات أقل بكثير من نسبة السكان العرب من مجموع

العربية، ولا يدعو إلى ضرورة تعزيز وعيها بذلك. وبالمقابل؛ فإن القانون يشدد على غرس القيم اليهودية والصهيونية، وقيم دولة الاحتلال كدولة يهودية وديمقراطية.

أضف إلى ذلك، أن وزراء التربية والتعليم الإسرائيليين تبنوا هذه السياسة، فقد نقل عن وزيرة التربية والتعليم «ليمور لفنات» قولها: «سوف يُرسخ التعليم في القيم الأبدية للتقاليد اليهودية، وفي الوعي الصهيوني واليهودي وفي القيم العالمية كتاب الكتب التوراة، واللغة العبرية وتاريخ الشعب اليهودي هي حجر الأساس لهويتنا الوطنية، وتأخذ مكانتها في تعليم الأجيال الشابة»⁽⁵³⁾. أما الوزير «جدعون ساعر، فأكد على التربية للقيم اليهودية والصهيونية، وأوضح أنه لن يسمح بتعليم الرواية العربية في المدارس؛ لأنها تعتبر قيام إسرائيل نكبة»⁽⁵⁴⁾.

أقرت حكومة الاحتلال في العام 2005 تقرير لجنة «دوفرات» كأساس لإعادة صياغة مبنى التعليم في «إسرائيل» وأهدافه ومضامينه؛ وتضمن التقرير فصلاً يتعلق بالتعليم العربي، إذ اقترح فتح صفحة جديدة في بناء جهاز التعليم العام العربي على أسس المساواة والشراكة، بشكل يقوي الانتماء والاخلاص للدولة، كما اقترح أن يُعبر التعليم العام العربي، رغم الصراع القومي القائم، عن التراث العربي الخاص، وعن الاخلاص الكامل لدولة «إسرائيل»، والمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين كل مواطنيها بدون فروق بحسب الدين والجنس والقومية، وأوصى التقرير بأن يلتزم التعليم العام العربي بأهداف التعليم العام وإضافة أهداف خاصة له، منها: تنمية الهوية الشخصية والهوية العربية الجماعية وتطويرها كأساس تربوي ونفسي واجتماعي لاندماج كامل في المجتمع الإسرائيلي، وفي دولة «إسرائيل» كدولة يهودية وديمقراطية. ومعرفة اللغة العربية وتنميتها ومعرفة الثقافة والتراث العربي. ومعرفة الثقافة اليهودية واللغة العبرية وتاريخ الشعب اليهودي.

تعتبر إضافة مثل هذه البنود للتعليم العربي، وبخاصة فيما يتعلق بتنمية الهوية العربية والجماعية تقدماً، مقارنة بقانون التعليم الرسمي المعدل لعام 2000، لكن هذا التقدم النسبي لا يكفي؛ لأن مفهوم الهوية العربية الجماعية هو بالأساس مفهوم ثقافي، ويأتي في سياق الاندماج في دولة الاحتلال كدولة يهودية وديمقراطية بحسب القانون. كما إن تقرير «دوفرات»، لا يعترف بالمواطنين العرب كأقلية قومية، وأنهم جزء من الشعب العربي الفلسطيني⁽⁵⁵⁾. كما إن الأهداف الواردة في تقرير «دوفرات» لا تحتوي على أي شيء جديد، فهي كما يقول الحاج: «كالأهداف الواردة في تقرير لجنة بيلد عام 1975، تتطرق إلى تعزيز الهوية الجماعية للطلاب العرب، ولكن كأقلية دينية وثقافية وليس كأقلية قومية. وهناك بعض التراجع في تقرير دوفرات مقارنة بتقرير بيلد، إذ لا يتطرق التقرير إلى إسرائيل «كبلاد مشتركة لكل مواطنيها، بل يتطرق إليها كدولة يهودية وديمقراطية»⁽⁵⁶⁾.

الخاتمة

طبقت السياسات التربوية والثقافية للدولة العبرية تجاه العرب، وفقاً للفرضية التي تقول: «إنك إذا تحكمت بما يدخل وعي الشعب تحكّم هذا الوعي ومنتوجه» بحسب مرعي. وانطلاقاً من

يبدو، واضحاً، أن هذا القانون لم يأخذ بعين الاعتبار حاجات التعليم العربي، بل يتجاهل وجود أقلية عربية فلسطينية أصلية متميزة قومياً وثقافياً في هذه البلاد، ولا يعبر عن حاجاتها الضرورية، ومصالحها الخاصة. وهذا التجاهل لم يكن عفويًا أو سهواً؛ بل كان مقصوداً منه التعبير عن يهودية الدولة، وعدم الاعتراف بمواطنيها العرب كجماعة قومية، وسعى إلى طمس هويتهم الجماعية والثقافية. كما لم تحظ الرواية التاريخية والمميزات الثقافية للأقلية العربية باعتراف رسمي من طرف الدولة، وغيبت ملامحها ومميزاتها من مناهج التدريس⁽⁴⁷⁾.

زادت الانتقادات الموجهة إلى أهداف التعليم ومناهجه في المدارس العربية من حيث: وضع المدارس العربية والمناهج المقررة، وغياب الاهتمام بتعليم اللغة العربية، حيث تدريس الأدب العربي دون كتب، ومواده مكتوبة بطريقة مشتتة، وحذف جزء كبير منه مما يتناول التحرر الوطني؛ بطريقة لا تمكن التلاميذ من رصد الإرث الوطني الثمين لشعبهم⁽⁴⁸⁾، ولذلك عيّنت لجنة خاصة عام 1971 سميت لجنة يادلين؛ لإعادة النظر في أهداف التعليم العربي، حيث أوصت بمجموعة من المبادئ التي يجب أن يركز عليها التعليم للعرب، ومنها: التربية على قيم السلام، والتربية على الولاء للدولة، مع التشديد على المشترك لكل مواطنيها، والحفاظ على الخصائص الفريدة للعرب، ووضع خطط تهدف إلى تسهيل استيعاب المواطنين العرب اجتماعياً واقتصادياً، وتنمية القيم الثقافية العربية والإسرائيلية والعالمية، وتربية الفتاة على الاستقلالية وتحسين مكانتها⁽⁴⁹⁾.

تنبع أهمية هذه الوثيقة من كون الجهات الرسمية أولت انتباهاً لخصوصية التعليم للعرب، ولضرورة صياغة أهداف خاصة بالطلاب العرب؛ لكن يلاحظ أن هذه الوثيقة تحتوي على تناقضات داخلية كثيرة؛ فهي لم تعبر عن احتياجات العرب الفلسطينيين وطموحاتهم؛ لأنها لم تتطرق إلى هويتهم القومية، بل حاولت خلق إنسان عربي إسرائيلي، مقتلع من جذوره القومية والثقافية، المتصلة بالعالم العربي وبالشعب الفلسطيني. فهذه الوثيقة تجاهلت الهوية القومية للعرب في «إسرائيل» وطمستها، وحاولت إلغاء ثقافتهم من خلال فرض أخلاقيات، وقيم مقبولة على المجتمع الإسرائيلي، المهيمن عليه يهودياً عبر نظام تعليم تسيطر عليه الحكومة⁽⁵⁰⁾. وقد شكّلت، بعد ذلك، لجنة جديدة باسم لجنة تخطيط التعليم العربي لسنوات الثمانينيات⁽⁵¹⁾، حيث انتقدت هذه اللجنة وثيقة يادلين؛ لأنها تجاهلت الصراع الذي يواجهه العرب، بين التماثل مع الشعب العربي والولاء للدولة.

لم تتغير السياسة الرسمية تجاه التعليم العربي، بشكل جدي حتى اليوم، فالكنيست أدخل عام (2000) تعديلات على قانون التعليم الرسمي، وبخاصة على أهدافه. وبمراجعة لتلك الأهداف، يتبين أنها لا تختلف جوهرياً عن الأهداف السابقة، لأهداف التعليم العربي، حيث يتطرق بند واحد فقط بشكل مباشر للسكان العرب ولجماعات سكانية أخرى في دولة الاحتلال. وينص على «التعرف على اللغة والثقافة والتاريخ والتراث والتقاليد الفريدة لهؤلاء السكان ولتلك الجماعات السكانية»⁽⁵²⁾. وهذا البند، لا يتناول حصرياً الأقلية العربية الفلسطينية في دولة الاحتلال، بل يركز على الثقافة والتراث والتقاليد، ولا يشير إلى انتمائها للشعب الفلسطيني، ولأمته

الفلسطينية، المجلد 4، العدد 15 (1993). الموقع الإلكتروني للمجلة
https://bit.ly/2FLv16w:

4. عرار، ص 127 – 128.
5. المرجع نفسه، ص 128.
6. المرجع نفسه، ص 128.
7. إلياس عطا الله، وآخرون، المغيبون، قراءة نقدية لكتب المناهج الإسرائيلية في المدارس العربية الثانوية، (حيفا: جمعية الثقافة العربية، 2014)، ص 17 – 18.
8. إبراهيم مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط، (تركيا: المكتبة الإسلامية، د. ت)، ص 466.
9. ﴿التوبة: 19﴾
10. ﴿النجم: 6﴾
11. شكري شرف الدين، اللامساواة في المدرسة وتأثيرها على التحصيل الدراسي، رسالة ماجستير غير مشورة (جامعة محمد خيضر، بمسكرة، 2015)، ص 22.
12. كريم كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1987)، ص 303.
13. «الاعلان العالمي لحقوق الإنسان» الأمم المتحدة، في 31/3/2018، في: https://bit.ly/2hrKTAM
14. General Assembly of the United Nations, United Nations Declaration on the rights of Indigenous Peoples, Resolution 61/295 13 September. 2007
15. Ian Lustick, Arabs in the Jewish State, (Austen and London: University of Texas press), p6477-
- انظر: محمود ميعاري، مناهج التعليم العربي في إسرائيل، (الناصرة: المجلس التربوي العربي، 2014) ص 22-21.
16. Amal Jamal, "The Contradictions of State-Minority Relations in Israel: The Search for Clarifications", Blackwell Publishing Ltd, Constellations Volume 16, Number 3(2009), p 495.: https://bit.ly/2RU5P2z في 3/7/2019، شوهد في
17. Ilan Saban , "Minority Rights in Deeply Divided Societies: A Framework for Analysis and the case of the Arab-Palestinian Minority in Israel" Journal of International Law and Politics, vol 36, (2004), p 902 : https://bit.ly/2XlJS2l شوهد في: 16/25/2019 في
18. خالد عرار، "السياسات التربوية الإسرائيلية وحال التعليم العربي في إسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (115)، 2018، ص 137.
19. المرجع نفسه، ص 139.
20. Lustick, p64-77.
21. Mar'i, Sami. Arab Education in Israel. (New York: Syracuse University, 1978), p.53.
22. ميعاري، ص 21. انظر أيضا
23. Golan-Agnon, Daphna "Separate but not Equal: Discrimination Against Palestinian Arab Students in Israel". American Behavioral Scientist, vol. 49, no. 8, pp. 1075-1084, (April 2006).
24. Arar, Khalid & Khaled Abu-Asbah (2013). "Not Just Location: Attitudes and Functioning of Arab Local Education Administrators in Israel". International Journal of Education Management, vol. 27, issue 1, pp. 54-73.
25. نضال محمد وتد، تمييز إسرائيلي في الميزانيات ضد الطلبة العرب، العربي

ذلك، تحكمت سلطة الاحتلال في التربية والثقافة الرسميتين، حتى تحصل على هوية دونية خاضعة، مجزأة معدومة الملامح القومية. فأصبحت العملية التربوية للفلسطينيين في مناطق 48 جهاز سيطرة سياسية واجتماعية في يد المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، وذلك منذ قيام دولة الاحتلال إلى يومنا هذا. فجهاز التربية والتعليم تديره الأكثرية، وكل قرار له صلة بالتعليم العربي تتخذه الأكثرية نيابة عن الأقلية.

وفي الختام يمكن إجمال أهم النتائج فيما يأتي:

1. يرفض الاحتلال الاعتراف بخصوصية الأقلية الفلسطينية، ولذلك يسعى إلى طمس هويتها الثقافية، ويتجاهل حقوقها واحتياجاتها، في المجالات المختلفة ومنها التعليم.
2. عمل الاحتلال على التمييز بين المواطنين الفلسطينيين واليهود من خلال مجموعة القوانين التي تم سنها، وتعمل على تعزيز الهيمنة والسيطرة على الأقلية الفلسطينية.
3. عارضت حكومة الاحتلال منح جهاز التعليم العربي إدارة ذاتية، فتم إدراجه ودمجه في الجهاز التربوي الحكومي، بهدف عزله ثقافيا واجتماعيا.
4. عمق الاحتلال الفجوة بين التعليم العربي والتعليم اليهودي؛ من خلال العمل على تطوير جهازين تربويين مختلفين أحدهما للعرب وآخر لليهود.
5. يعاني الجهاز التربوي العربي من التمييز في المخصصات، وبرز ذلك في نسبة المصروفات لكل طالب، فنسبة الطالب العربي أقل بكثير من نسبة الطالب اليهودي.
6. يعاني جهاز التعليم العربي من عدد ساعات أقل بنحو 10% من عدد الساعات التعليمية المخصصة للطالب اليهودي.
7. يوجد فجوة كبيرة في البنية التحتية بين جهاز التعليم العربي، وجهاز التعليم اليهودي، حيث العجز الكبير في المباني، والغرف الصفية، والحواسيب والمختبرات، والمكتبات.
8. تعاني الغرف التدريسية في جهاز التعليم العربي من اكتظاظ كبير، على عكس الغرف التدريسية في التعليم اليهودي.
9. عدم وجود إدارة ذاتية للتعليم العربي، سهل سيطرة الحكومة على الجهاز، والتحكم به من خلال التحكم بالمجالات المتعلقة به من حيث التعيينات والبرامج، ومناهج التعليم.
10. سعى واضعو السياسة الإسرائيلية، إلى تفريغ المناهج الدراسية في جهاز التعليم العربي من مضامينها القومية العربية، وبخاصة في مواد التاريخ واللغة العربية.

الهوامش:

1. إسماعيل أبو سعد، التعليم العربي في إسرائيل وسياسة السيطرة: واقع التعليم في النقب، (بئر السبع: جامعة بن غوريون، 2011)، ص 84.
2. نقلا عن: د. خالد حسني عرار، الدكتور سامي خليل مرعي (1940 – 1986)، الإنسان، الرؤيا، المشروع والارث الحضاري، (الناصرة: المركز العربي للحقوق والدراسات، 2010)، ص 129.
3. عزيز حيدر، "العرب في إسرائيل والتعليم العالي"، مجلة الدراسات

vol. 7, no. 1, (May 2008), pp. 17-43.

50. ماجد الحاج، تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص189.

51. المرجع نفسه، ص206. انظر أيضاً: ميعاري، ص37.

52. Sami Mar'i, Arab Education in Israel, New York: Syracuse University press, 1978, (p53).

53. الحاج، ص206.

54. ميعاري، ص43-41.

55. المرجع نفسه، ص43.

56. المرجع نفسه، ص44.

57. الحاج، ص228-230.

المصادر والمراجع العربية:

1. القرآن الكريم
2. أبو سعد، اسماعيل. التعليم العربي في إسرائيل وسياسة السيطرة: واقع التعليم في النقب، (بئر السبع: جامعة بن غوريون، 2011).
3. أبو عصبه، خالد، جهاز التعليم في إسرائيل. (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2006).
4. حاج، ماجد. تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
5. حيدر، عزيز. التربية والتعليم والبحث العلمي، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (2004).
6. عرار، خالد حسني. الدكتور سامي خليل مرعي 1940-1986، الإنسان، الرؤيا، المشروع والإرث الحضاري، (الناصرة: المركز العربي للحقوق والدراسات، 2010).
7. عطا الله، إلياس وآخرون، المغيبون، قراءة نقدية لكتب المناهج الإسرائيلية في المدارس العربية الثانوية، (حيفا: جمعية الثقافة العربية، 2014).
8. كشاكش، كريم. الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1987).
9. مصطفى، إبراهيم، وآخرون. المعجم الوسيط، (تركيا: المكتبة الإسلامية، د.ت).
10. ميعاري، محمود. مناهج التعليم العربي في إسرائيل، (الناصرة: المجلس التربوي العربي، 2014).
11. يحيى، قصي حاج، ومازن أبو عيطة. دراسات وبحوث في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، (مركز دراسات الأدب العربي، كفرقرع: دار الهدى، 2007).

الدوريات:

1. حيدر، عزيز. «العرب في إسرائيل والتعليم العالي»، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 4، العدد 15، بيروت، (1993).
2. الخنساء ذياب، وربي دعاس «جهاز التربية والتعليم العربي في إسرائيل: فجوات مستمرة في ظل المطالبة بالعدل الاجتماعي»، الكرمة، العدد 8، 9، (2013).

الجديد، في 1/9/2016 ، في: <https://bit.ly/2unch6R> شوهده بتاريخ 11/10/2019

26. الخنساء ذياب، وربي دعاس «جهاز التربية والتعليم العربي في إسرائيل: فجوات مستمرة في ظل المطالبة بالعدل الاجتماعي»، الكرمة، العدد (8،9)، 2013، ص28.

27. Al-Haj, Majid "National Ethos, Multicultural Education, and the New History Textbooks in Israel". Curriculum Inquiry, vol.35, issue 1, (March 2005). pp. 47-71.

28. Jabareen, Yousef, & Ayman Agbaria. Education on Hold: Israeli Government Policy and Civil Society Initiatives to Advance Arab Education in Israel. (Nazareth: Dirasat, Arab Center for Law and Policy, 2011).

29. المرجع نفسه، ص28.

30. عرار، السياسات، ص145.

31. المرجع نفسه، ص146.

32. المرجع نفسه، ص148.

33. ميعاري، ص28.

34. نقلا: نضال محمد وتد، «تمييز إسرائيل في الميزانيات ضد التعليم العربي»، القدس العربي، في: 1/9/2016، في: <https://bit.ly/2LvOp9V> شوهده بتاريخ: 27/8/2019.

35. Taub Center Staff, "The Arab education system in Israel: Are the Gaps closing?", November, 08, 2017, at: <https://bit.ly/2MLFgNf>, seen at: 25/8/2019.

36. The Mossawa Center "Briefing Paper on Human Rights for Arab Citizens in Israel: Discrimination Against the Arab Minority in Israel", January 2018, <https://bit.ly/2ZqNzVp>, seen at 27/8/2019.

37. المرجع السابق نفسه.

38. Dov Lieber, "Some education gaps between Jews and Arabs nearly closed", 31, August, 2017, at: <https://bit.ly/32pUjAf>, seen at: 29/8/2019.

39. التعليم العالي في إسرائيل: خلفية ارتفاع نسبة الطلبة العرب، مدار، في 8/2/2018، في <https://bit.ly/2xumzE0> شوهده بتاريخ 3/10/2019

40. خالد أبو عصبه، جهاز التعليم في إسرائيل، (رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2006)، ص146-145.

41. قصي حاج يحيى، ومازن أبو عيطة، دراسات وبحوث في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، (كفرقرع: دار الهدى، 2007)، ص117-116.

42. ميعاري، ص28-27.

43. يحيى، وأبو عيطة، ص14.

44. أبو سعد، ص98.

45. ميعاري، ص33.

46. أبو عصبه، ص96-91.

47. ميعاري، ص34.

48. عزيز حيدر، التربية والتعليم والبحث العلمي «إسرائيل: دليل عام، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004)، ص306.

49. Abu-Saad, Ismael. "Present Absentees: The Arab School Curriculum in Israel as a Tool for De-Educating Indigenous Palestinians". Journal of Holy Land and Palestine Studies,

- Palestinians". *Journal of Holy Land and Palestine Studies*, vol. 7, no. 1, (May 2008), pp. 17-43.
2. Al-Haj, Majid "National Ethos, Multicultural Education, and the New History Textbooks in Israel". *Curriculum Inquiry*, vol.35, issue 1, (March 2005). pp. 47-71.
 3. Arar, Khalid & Khaled Abu-Asbah (2013). "Not Just Location: Attitudes and Functioning of Arab Local Education Administrators in Israel". *International Journal of Education Management*, vol. 27, issue 1, pp. 54-73.
 4. General Assembly of the United Nations. *United Nations Declaration on the rights of Indigenous Peoples. Resolution 61/295 13 September, (2007)*
 5. Golan-Agnon, Daphna "Separate but not Equal: Discrimination Against Palestinian Arab Students in Israel". *American Behavioral Scientist*, vol. 49, no. 8, pp. 1075-1084, (April 2006).
 6. Jabareen, Yousef, & Ayman Agbaria. *Education on Hold: Israeli Government Policy and Civil Society Initiatives to Advance Arab Education in Israel*. (Nazareth: Dirasat, Arab Center for Law and Policy, 2011).
 7. Jamal, Amal, "The Contradictions of State-Minority Relations in Israel: The Search for Clarifications", *Blackwell Publishing Ltd, Constellations Volume 16, Number 3(2009)*
 8. Lustick, Ian. *Arabs in the Jewish State*. Austen and London: University of Texas press, 1980.
 9. Mar'i, Sami. *Arab Education in Israel*. New York: Syracuse University Pres, 1978.
 10. Saban, Ilan "Minority Rights in Deeply Divided Societies: A Framework for Analysis and the case of the Arab-Palestinian Minority in Israel" *Journal of International Law and Politics*, vol 36, (2004)

المواقع الإلكترونية:

<https://bit.ly/2FLv16w>
<https://bit.ly/2hrKTAM>
<https://bit.ly/2RU5P2z>
<https://bit.ly/2XlJS2l>
<https://bit.ly/2XHFTg6>
<https://bit.ly/2LvOp9V>
<https://bit.ly/2MLFgNf>

3. عرار، خالد «السياسات التربوية الإسرائيلية وحال التعليم العربي في إسرائيل» مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 115، (2018).
4. مخول، جنان عبده. «بين التعليم العربي والتعليم للعربسياسات التغيير وإمكانات التصدي» ، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 69، بيروت، (2007).

رسائل ماجستير:

1. شرف الدين، شكري، اللامساواة في المدرسة وتأثيرها على التحصيل الدراسي، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة محمد خيضر، بمسكرة، 2015.

Translated References:

1. 1. The Holy Quran
2. Abu Saad, Ismail. *Arab Education in Israel and The Policy of Control: The Reality of Education in the Negev*, (biir alsbe: Bin Gurion University, 2011).
3. Abu Asbah, Khalid. *Education System in Israel*, (Ramallah: Madar- Palestinian Center for Israeli Studies, 2006).
4. Haj, Majid. *Palestinian education in Israel between discipline and culture of silence*, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2006).
5. Heider, Aziz. *Education, Scientific Research, Israel General Guide*, (Beirut: Institute for Palestine Studies, 2004).
6. Arar, Khalid Husni. *Dr. Sami Khalil Mer'i 1940-1986, Man, Vision, Project and Cultural Heritage*, (al Naasira: Arab Center for Law and Studies, 2010).
7. Atallah, Ilyas, et al, *Absentees, critical reading of Israeli curriculum books in Arab secondary schools*, (Haifa: Arab Culture Association, 2014).
8. Kashkish, Dr. Kareem. *Public freedoms in contemporary political systems*, (al'iskandaria: monchaatalmaref, 1978).
9. Mustafa, Ibrahim, et al. *Al Mu`jam El Wasit*, (Turkey: Islamic Library).
10. Mi`ari, Mahmoud. *Curricula of Arab Education in Israel*, (al Naasira: Arab Educational Council, 2014).
11. Yahia, Qusai Haj, Mazen Abu Eitah. *Studies and research in the Arab-Palestinian community in Israel*, (Center for Arab Literature Studies, Kufr Qare` : Dar el Huda, 2007).

Periodicals:

1. 1. Arar, Khalid. "Israeli educational policies and the case of Arab education in Israel" *Journal of Palestinian Studies*, no.115, Beirut, (2018).
2. Aziz, Hieder. "Arabs in Israel and higher education", *Journal of Palestinian Studies*, vol.4 no.15, Beirut, (1993).
3. Diab, Alkansa`, Ruba Daas." *The Arab education system in Israel: Persistent gaps in the demand for social justice*", *Alkarma*, no.8,9, (2013).
4. Makhul, Jinan Abduh. "Between Arab education and education for Arabs, absenteeism policies and coping potential", *Journal of Palestinian Studies*, vol.18 no.69, Beirut, (2007).

Master's Thesis

1. 1. Shraf Addein, Shukri. *Inequality in school and its impact on educational attainment*, (Unpublished Master's Thesis, Muhammad Kheider University, Bemaskarah, 2015).

English References:

1. 1. Abu-Saad, Ismael. "Present Absentees: The Arab School Curriculum in Israel as a Tool for De-Educating Indigenous